View metadata, citation and similar papers at core.ac.uk

brought to you by CORE

provided by Munich Personal RePEc Archive

Munich Personal RePEc Archive

The correlation between economic blocs and economic crises

ABDELLAOUI, Okba and AZZAOUI, OMAR

University of Eloued (Algeria), University of OUAREGLA(Algeria)

24 September 2013

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/96599/
MPRA Paper No. 96599, posted 19 Oct 2019 19:32 UTC

ظاهرة التكتلات الاقتصادية وإشكالية الأزمات الرأسمالية

دراسة تحليلية لأثر التكتلات كقوة ممانعة وكمعبر للتدويل[1]

أ. عقبة عبداللاوي* أ.د. اعمر عزاوي**

أستاذ مساعد أستاذ التعليم العالي

جامعة الوادي جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص:

في أعقاب الحرب العالمية الثانيةوعلى إثر الأعطاب التي أفرزتها، تظافرت الجهود في سياق ترميم تلكم الاختلالات المتعددة الصُعد، وقد ارتكزت السياسات الإصلاحية في جوهرها على مرجعيات الفكر الليبرالي، وضمن سياق محاولات الرأسمالية لتجديد نفسها وتجاوز إشكالية تلك الوصمات والأزمات، طفت مذ ذلك الحين ظاهرة التجمعات الاقتصادية (المؤسساتية والجغرافية)، وغزت المشهد الاقتصادي الدولي كطرح جديد لتجاوز مشكلات الرأسمالية الليبرالية الجديدة. لكن الإشكّ آلية اليوم أن الأزمة تنمطت وبات انتشارها أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات التدويل، والتي أقحمت فيها التكتلات الاقتصادية كجدلية بين ذلك وبين النقيض، أي بين اعتبار التكتلات معبرا لتدويل الأزمات وبين تصنيفها كآلية لصد الانتشار الدولي للاختلالات الرأسمالية الراهنة. ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق لأهم الأطروحات التي تتعلق بتدويل الأزمات أو ممانعتها ارتكازا على الدور الذي تسهم فيه التكتلات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية ، التكتلات الاقتصادية، الصفقات التجارية، الأسواق المالية .

رموز JEL: G15, F10 , F15, E31.

---

[1] . المقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السادس (06) المجلد الثاني – السنة السادسة 2013 م

** البريد الإلكتروني للباحث:okbabde@gmail.com.

* البريد الإلكتروني للباحث: azzaoui47@yahoo.fr .

The correlation between economic blocs and economic crises

Abstract:

In the aftermath of the 2nd World War many efforts and initiatives took place at the world economic scene to heal some of the woes resulting from the destructive policies leading to the war. Despite the various manifestations of those efforts, they have been based upon the liberal economic thinking of capitalism. One of those efforts has been the establishment of economic blocs in many regions of the world. At the same time it has been apparent that capitalism through its liberal version has seen the occurrence of many crises that have transcended their counties of origin.

As a result the various channels that have played part in the 'internationalization' of those crises have come under rigorous scrutiny. The role of economic blocs has been identified among those channels. Based upon the above this study tries to critically examines the status of economic blocs amidst those cries, and see whether these blocs act as protecting shields or as channels of the 'internationalization' of those crises.

Keywords: financial crisis, economic blocs, commercial transactions, the financial markets .

JEL classification : E31, F15, F10, G15 .

أولا: مدخل عام.. قراءة تاريخية في تشكل موضوعة (التكتل/الأزمة)

عقب نهايات الحرب العالمية الثانية العام 1945، وعلى أثر الأعطاب التي أفرزتها الحرب على مستويي المالية و الاقتصاد الدوليين، بدأت الجهود تتوالد ضمن سياق محاولات ترميم تلك الاختلالات متعددة الصُعد اقتصادياً، مالياً وحتى سياسياً وعسكرياً... الخ . كل ذلك أملاً لإفنائها (أي تلك الاختلالات)، الحد من تفاقمها، وردم معابر إعادة توالدها. وبرغم تنوع تلك المحاولات عند السطح، ارتكزت في جوهرها على مرجعيات الفكر الليبرالي الممتد منذ منتصف القرن الثامن عشر، وذلك ما يُمكن المُحاججة له بيسر مثلاً عبر إفرازات كل من اجتماعيي بروتن وودز وجنيف بتأسيس مؤسستي النقد والمالية الدوليتين العام 1945 وإبرام الاتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية؛ الجات العام 1947.

تزامنا مع ذلك التوحد لنمط السياسة الاقتصادية دولياً باعتناق الجميع طوعاً وقسراً لمبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة (والمرتكزة على مبادئ توافق واشنطن) وصنوا مع الفطرة التي وصمت بها الرأسمالية مذ بداياتها منتصف القرن الثامن عشر باعتبارها آلية توليد دورية للأزمات

المالية والاقتصادية[2]، وضمن سياق محاولات الرأسمالية لتجديد نفسها[3] وتجاوز مطب تلك الوصمات والأزمات، طفت مذ ذلك الحين ظاهرة التجمعات الاقتصادية (المؤسساتية والجغرافية)، وغزت المشهد الاقتصادي الدولي كطرح جديد لتجاوز مشكلات الرأسمالية الليبرالية الجديدة. وبدأت مع ذلك موجات هائلة من البحث العلمي لفحص أطروحة العلاقة التبادلية بين الظاهرتين: التكتلات الاقتصادية والأزمات الرأسمالية.

بناءً مما سبق، وعلى مستوى حقل التنظير من الفكر الاقتصادي، وضمن أدوات التحليل للاقتصاد السياسي، مروراً بآليات التنظيم للسياسة الاقتصادية، بدأت الأطروحة (أطروحة العلاقة التبادلية بين الظاهرتين: الأزمات والتكتلات) تخترق إشكالات الراهن، وبدأت ماديات أهميتها كموضوعة بحث تتصاعد ملامسة ذروة البحث العلمي، سيما وأن المأزق خضم المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية ـ أي مرحلة الليبرالية الاقتصادية الجديدة ـ أن الأزمة وحالات اللا استقرار انفلتت من سمتها الاستثنائية قصيرة الأجل الصحية[4]، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، حتى أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يوصف باقتصاد الأزمات[5]، وبات انتشار عدوى تلك الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات التدويل، والتي أقحمت فيها التكتلات الاقتصادية كجدلية

---

2. يجدر التأشير أنه لا يكاد يخلو عقد من حدوث اضطراب واحد على الأقل سواء في شكل «مشكل»، بصفة «خلل»، أو بسقف «أزمة». هذا ما أشار إليه «تشارلز كيندلبرغر» (Charles Kindelberger) ضمن مؤلفه (Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises) وهو الأمر الذي حذا بالمنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2008، القول أن الأنظمة المالية المضطربة تمثل عقبةً وتحدياً كبيراً يعصف باستقرار الاقتصاد العالمي.

3. رغم ما دوّنه الدكتور فؤاد مرسي ضمن كتابه: الرأسمالية تجدد نفسها،حول من مرونة الرأسمالية وقدرتها على التجديد والتطور وتجاوز مطباتها، إلا أنه يجدر التأشير أن تلك المرونة والديناميكية، والقدرة على التجديد ورغم أنه تاريخيا تُسجل، لكن حجة الواقع تثبت فشل الأفكار المتجددة في أحايين كثيرة في امتحانات لاحقة. كما أننا نتساءل في سياق ما يُطلق عليه الدكتور بالرأسمالية المتجددة، بعد كم من التكاليف والخسائر؟ وأي من الأزمات النمطية التي وُصمة بها؟ والقائلة بعبء ثقيل. أنظر: فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 1990/147.

4. بشكلٍ عام، يعتبر التناوب الزمني بين حالتي الاستقرار واللا استقرار مشهد طبيعي، صحي، ويرى الكثير أن حالةً من «لا استقرار استثنائية وقصيرة الأجل» ضمن الدورات العادية (فيما يمكن وصفه بالأزمة)، هي حالة صحية وبالغة الضرورة من أجل التطور والنمو وضمن هذا الإطار لمفهوم الأزمة، فقد شكلت على مستويي الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية هبة، ونقطة التحول الجوهرية في تطور الرؤى الاقتصادية المفسرة للأحداث الجارية، أو المؤصلة للمتوقعأو المرتجى من السياسة الاقتصادية المنتهجة أو المخطط لتطبيقها، فكل النظريات الاقتصادية وغيرها توالدت على أنقاض إخفاقات ما سبق (أي أزماتها الفكرية)، ووضعت في تفسيراتها اختلالات كبذور أزمات وكأسس لما هو آت، كما أن كل السياسات الاقتصادية وغيرها ترممت زلاتها وتحسن أداءها بردم نقائصَ انتابت ما قبلها (أي بحدوث أزمات)، مانحةً عبر نقائصها فرصة لما بعدها ليحل محلها أو يصلح خللٌ أحدثته أو لم تستطع إيجاد حل له ... وهكذا وإلى غاية اليوم لا تزال تلك الديناميكية تفعل مفعولها فكراً، وممارسةً.

بين ذلك وبين النقيض، أي بين اعتبار التكتلات معبرا لتدويل الأزمات وبين تصنيفها ك آلية لصد الانتشار الدولي لاختلالات الرأسمالية الراهنة ...

فهل التكتل الاقتصادي معبر لتدويل الأزمة ؟

أم أنه آلية ممانعة قادرة على تقليص معدلات الانتشار العالمي للأزمة إلى حدود المعقول؟

ثانيا: التكتلات الاقتصادية ... بين الممانعة والتدويل:

على مستوى إدارة الأزمات، وخلال العقود القليلة الماضية تثبت الأحدث أن تصميم إستراتيجية شاملة لمواجهة الأزمات المالية تستدعي على الأقل أن يتم توجيهها على أربع مستويات أساس:[6]

- إجراءات على المستوى الوطني لتقليل من احتمال حدوث الأزمات في المستقبل؛
- وإجراءات على المستوى الإقليمي للحد من انتشار الضرر في المنطقة المجاورة؛
- وإجراءات دولية للتعاون الفعال في مجال منع الأزمات وإدارتها حين تحدث؛
- وأخيراً، إجراءات تقوية الرقابة والقواعد الاحترازية الدولية بهدف دعم الاستقرار العالمي.

ومن خلال هذا العنصر سنتطرق لما نعتقد أنها أطروحات تنظر وتحدد واقع حال التكتلات زمن الأزمات، بإدراج بعض وجهات النظر اتجاه الرؤية التي تعكسها «التكتلات الاقتصادية» في مجال عدوى وانتشار الأزمات، حتى تكون الصورة مكتملة ضمن أطروحة جدلية بحكم أحداث أملاها الواقع بين: ما هو مسكن للآلام وما يمثل فيروساً معدياً.

1. الطرح الأول: التكتلات وممانعة الأزمات ...

منذ نهايات الحرب العالمية الثانية بدايات زمن لحظة العولمة الراهنة، غلب الطرح بكون «التكتلات الاقتصادية» تعد أداةً من بين أهم أدوات تحقيق الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي - والذي تقتضيه متطلبات الحاضر- بما يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء، ويُعظم المغانم، ويُقلل من المغارم، متيحا لها سوقا داخلية واسعة ومتنوعة تعتبر المخزن الذي يُمون ويُمول حاجات الإنفاق المختلفة: استهلاكية، استثمارية ...الخ، وبما يقلل من التبعية للعالم الخارجي. وبالتالي يدّني من احتمالات التأثر بالاهتزازت الارتدادية المختلفة التي تنشأ عن التعامل المفرط مع عالم خارجي

5.وهو ما حذا بالمدير السابق للفيدرالي الأمريكي«آلن غرينسبان» باختيار وصف العصر الذي تربعت فيه الرأسمالية على بلاط «التنظير» و«التنظيم» للاقتصاد بـ (The Age of Turbulence) وجعله عنوانا لمذكراته التي نشرها سنة 2007.

6.محمد الفنيش، **البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها**،سلسلة محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،جدة، 2000، ص75.

تنخفض فيه سبل التنسيق، وتقل فيه آليات الأمان، وترتفع داخله احتمالات الأزمة والخطر الاقتصادي.

إذا، وبحسب هذا الطرح المتفائل، فإن «التكتل الاقتصادي»يمثل صمام الأمان، يُكسب الدول درجات ع آلية من المناعة الاقتصادية، ما يمنحها قدرة هائلة على مواجهة مختلف الآثار الناجمة عن أزمات السوق العالمية (اضطراب الأسواق ، الإعسار التمويلي، انخفاض الطلب الكلي... الخ) أو التقليلمن إرهاصاتها بأقل تقدير. كما أنه وضمن حيز الإقليم المتكتل، تزداد إمكانية المجموعة لممارسة حزم أكبر من الضغوط المناسبة على أعضاءها لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل، وإتباع وصفات علاج تتناسب مع واقع حال دول الإقليم ومكوناته. وهو ما أغرى الكثير من البلدان النامية بما فيها دول المنطقة العربية للتوجه نحو مشاريع «التكتل الاقتصادي» كخط دفاع أول لمواجهة أزمات السوق العالمية، وتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة تتلاءم والانجازات التي حققتها حركات التحرر خلال النصف الثاني من القرن الماضي، سيما وأنه وإضافة إلى ذلك وكما يقول الدكتور «محمد الفنيش» أن هناك الكثير مما يمكن عمله على المستوى الإقليمي، خاصة من جانب الحكومات المتقاربة في وجهات النظر، والتي هي على استعداد لإنشاء آليات دفاع إقليمية ضد عدم الاستقرار المالي وانتشار عدوى الأزمات المالية [7]، سواء كانت أزمة حدثت خارج نطاق الإقليم المتكتل، أو داخلية عصفت باقتصاد أحد الدول الأعضاء.

وعليه فإن الأطروحة سالفة الذكر المرتكزة على فكرة أن: التكتل الاقتصادي هو قوة ممانعة لتخفيف حدة الأزمات، تستبطن ضمن طرحها صورتين مركزيتين:

1.1 الصورة الأولى .. حال التكتل والأزمة قد عصفت بجهة (دولة، إقليم) خارجية:

بدءاً، وفي هذه الصورة تجدر الإشارة إلى أن أي تكتل سوف تكون دوله الأعضاء خارج نطاق التأثير المباشر للأزمة الخارجية، ولكن وبرغم ذلك لا يمكن الجزم أنها (أي دول التكتل) في منء تام عن الآثار الخارجية لتلك الأزمة والتي يمكن أن تنتقل إلى الإقليم المتكتل عبر ما نصطلح عليه «قنوات التعولم الثلاثي»[8]التي ترتكز عليها الأزمات في الانتشار، تدعم توسعها عالمياً من خلال قناة التدفق العالمي لرأس المال من وإلى مراكز نشوئها، إلى تفشيها عبر معبر صفقات التجارة الدولية تصديرا واستيراد مع شركات الدول المتأزمة، ومن أهم ما يُعتقد أنه ساهم بشكل أساس في تدويل الأزمات عالمياً، ما نصطلح عليه بظاهرة «الاحتباس الدولاري» (أحد مستويات

---

7. محمد الفنيش، **البلاد النامية والأزمات المالية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 77 . 78.

8. لاستزادة أنظر: عقبة عبداللاوي ونور الدين جوادي، **الأزمات المالية سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي**، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمّان، الأردن، 1-2/12/2010

ظاهرة «الاحتباس التجاري»)[9]. وعليه فإنه من الأهمية بمكان الإشارة أن«قنوات التعولم الثلاثي» سالفة الذكر قد تعزز انتشار عدوى الأزمات لتتجاوز جغرافيا مراكزها وبؤرها لتنتشر دولياً وفقا لثلاث مستويات بالتوصيف الآتي:[10] بمستوى خلل اقتصادي أو مشكل اقتصادي أو بسقف أزمة اقتصادية بحسب معاملات الارتباط المالي والتجاري والنقدي .وفي هذا الصدد فإن وضعيات الارتباط المختلفة (التجارة البينية، الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، الأسواق المالية والنقدية) ودرجتها داخل التكتل تؤشر على معدلات احتمال انتقال هذه الأزمة .

1.1.1 حالة أسواق الدول الأعضاء ذات معامل ارتباط داخلي مرتفع وخارجي منخفض:

إذا ومن الطبيعي أن تكون مختلف عمليات التمويل داخلية (المالية)، ومعظم وسائل التموين محلية، بما يتيح استشراف حالة من الأمان اتجاه هذه الأزمة . وبالتالي قد لا يتأثر التكتل بالأزمات المالية الخارجية كونهيعتمد على قواه الداخلية تموينا وتمويلا لتلبية حاجيات الاقتصاد المختلفة: التمويلية (إقراض، اقتراض...الخ) والتموينية (السلع: الاستهلاكية، الرأسمالية ...الخ) ومن ثم ضمان استقرار الأسواق واستمرارية الدورة الاقتصادية، بما يضمن الحفاظ على معدلات صحية مرتفعة في الوضعية المالية وعلى صعيد الطلب الكلي الذي يؤشر على الوضعية الاقتصادية.

وإذا حدث وأن تم تأثر التكتل بإفرازات الأزمة، كون معامل الارتباط الداخلي لا يعني بالضرورة العزلة عن العالم الخارجي، فإن الأزمة وإن تسللت لتمس اقتصاديات الدول الأعضاء، فستكون تحت سقف أزمة، في شكل خلل أو بصفة مشكل.

وإيمانا بهذا الأثر والذي يولده التوجه الداخلي المرتكز على تخفيف الارتباط الخارجي التمويلي والتمويني وما تعلق بتسوية العمليتين بالدولار تسعى بعض الدول والتكتلات إلى الرفع من ماديات تحققه.

ففيما تعلق بدولة كصين وإن كان من الناحية النظرية لا يمكن إضفاء مصطلح التكتل عن حالتها، إلا أنها وبفردها في حجم قارة أو مجموعة من التكتلات، فتعي الصين اليوم أكثر من غيرها أثر هذه القناة «قناة التجارة الخارجية» على معدلات نموها، وأنها باتت اليوم أكثر من أي وقت مضى، على مشارف مرحلة جديدة تستلزم البحث عن مصادر جديدة للنمو، وفي هذا الإطار أدلى البروفيسور يانغ بتصريح جاء فيه: ليس أمامنا اليوم من خيار سوى تنمية أسواقنا الداخلية، فطالما تحدثنا عنها كثيرا، وقد حان للنزول إليها وتنميتها فعلاً لا قولاً. وكذلك، وإيمانا منها بالأثر الايجابي لفك الارتباط بالدولار الأمريكي من إسهام عال في السيطرة على سياسات التضخم،

---

9. للتوسع حول ظاهرة «الاحتباس التجاري»، راجع: عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، ظاهرة «الاحتباس الاقتصادي» كإحدى إشكاليات ملف انعكاسات «الأزمة المالية العالمية» الراهنة على اقتصاديات «المنطقة العربية». دول الخليج والجزائر نموذجاً، المؤتمر الدولي الثاني حول الأزمة المالية العالمية دروس الأمس وتحديات المستقبل، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمان، الأردن، 17 . 18 جويلية 2011.

10. عقبة عبداللاوي ونور الدين جوادي، **الأزمات المالية سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي**، مرجع سابق ذكره، ص 75.

والمحافظة على الحد الأدنى من ثبات قيمة العملات، والأهم من كل ذلك هو ردم ما يُمكن ردمه من معابر انتقال الأزمة وتفشيها دوليا.

وتبحث الصين على الصعيد الخارجي عن سبل لخلخلة استئثار الدولار الأمريكي بجل الأمور (أي القضاء على الاحتباس الدولاري)، وفي هذا الإطار أعادت إدارة بعض أرباحها من القارة السمراء في صورة قروض، متجاهلة الشروط الصادرة عن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك تبرم الصين اتفاقيات تجارية لضمان احتياجاتها من الطاقة (مع دول من مثل: فنزويلا وروسيا والعراق وإيران) كما تفتح لنفسها منافذ تجارية جديدة (كاليابان والهند) وتدعم الصين فكرة إنشاء صندوق نقد آسيوي بعد اقتراحها في ماي 2007 بالاشتراك مع اليابان وكوريا الجنوبية، وسيكون تحت تصرف هذا الصندوق (80 مليار دولار أمريكي) مما يتيح لمنشئيه الثلاثة - والأعضاء العشرة الممثلين في اتحاد دول جنوب شرق آسيا - ضمان الاستقرار المالي دون الحاجة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي لا تزال بين المنطقة وبينه خلافات لا تنسى.

وثمة مبادرات مشابهة في مناطق أخرى من العالم ترنو إلى الخروج من مظلة «الدولار الأمريكي»، فالأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والإكوادور وباراغواي وأورغواي وفنزويلا كلها أعضاء في بنك الجنوب، وتعتزم دعم تمويل البنى التحتية خارج نظام بروتون وودز السالف الذكر.[11] فقد اتفقت الأرجنتين والبرازيل على تقديم مدفوعات على نحو تبادلي بالعملة المحلية لتطويق التعامل بالدولار، فيما دخلت البرازيل وروسيا والهند والصين في تكتل جديد غير رسمي تحت مسمى بريك (*BRIC*). كما أن البرازيل لاعب أساسي على المسرح الأمريكي الجنوبي خاصة ما تعلق بتكتل سوق أمريكا الجنوبية «ميركوسور» بالرغم من عرضتها للتأثر بالركود الأمريكي (على اعتبار ارتباطها به)، إلا أن الجهود المبذولة في سياق تطويق الاعتماد الخارجي بدأت ترتسم معالم تحققها، فالتجارة بين هذه الدول آخذة في التوسع سريعاً لتؤتي بذلك نتائج في أرض الواقع.[12]

2.1.1 حالة أسواق الدول الأعضاء ذات معامل ارتباط داخلي منخفض وخارجي مرتفع:

عند هذا المستوى يمكن للأزمة والاختلالات الخارجية أن تتسلل لدولة أو مجموعة من دول التكتل بمستويات تتناسب مع معاملات الانفتاح الارتباط الخارجية، والوضعية الهيكلية والمالية للبنوك وكذا السياسات والدفعات التحفيزية في هذه الاقتصاديات.

---

11. مارتين بولار، **انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق مالية بعد الدولار**، مجلة المستقبل العربي، العدد 358/ديسمبر 2008، ص 143. 144.

12. نفس المرجع والصفحة.

فعلى الصعيد الآسيوي مثلا وفي مدى ستة أشهر بدأت من أكتوبر عام 2008 عانت البلدان الصاعدة في آسيا قدرا كبيرا من الآلام والخسائر الاقتصادية الكبيرة عندما سقطت المنطقة بأسرها في غمار أزمة اقتصادية عميقة نتيجة لتلاشي أسواق التصدير[13]، الذي نجم بدوره عن انتشار الأزمة الاقتصادية العالمية. وبالإضافة إلى ألم الركود، عانت بعض بلدان شرق آسيا من أزمة سيولة انتهت مع بداية الربع الثاني من العام 2009، ومذ ذلك الحين، حققت هذه الاقتصادات الصاعدة انتعاشا مثيرا للإعجاب.[14]

ولعل أهم العوامل الداعمة لهذا التعافي السريع في المنطقة الآسيوية، أن مركز الأزمة في مكان آخر على خلاف الأزمة الآسيوية 1997 حتى أن هذه الاقتصاديات عانت أساسا من ضرر غير مباشر من الأزمة .

كما أن الخطوات الكبيرة والعديدة في إعادة هيكلة قطاعات الشركات والبنوك فيها، لتحسين سلامتها المالية وقدرتها التنافسية لمساعدتها على تحمل الصدمات الخارجية بشكل أفضل كثيرا من ذي قبل. كذلك كانت المؤسسات المالية في آسيا تحتفظ بكميات قليلة جدا من الأصول الأمريكية السامة في حوافظ أصولها المالية ، كما أن تطبيق الدفعات التنشيطية المالية الضخمة كان له أثرا سريعا للتصدي للأزمة.[15]

2.1 الصورة الثانية .. حالة مصدر الأزمة أحد دول التكتل:

قد تتعرض أحد الدول ضمن نطاق التكتل إلى أزمة م آلية أو اقتصادية، وبذلك فإن الأزمة قد تنتشر إلى الدول الأخرى عبر قنوات الانتقال السالفة الذكر (الأسواق المالية ، والتبادلات التجارية)، إلا أن حدة هذه الأزمة تختلف بحسب مراحل التكامل بالنسبة للتكتلات التقليدية، ودرجات الترابط بين الاقتصاديات فيما تعلق بالإقليمية الجديدة»، فأزمة تنشأ في تكتل عند مرحلة منطقة تجارة حرة، قد تختلف عن أزمة في إقليم متكامل بدرجة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، أو في إطار اتحاد نقدي. كما أن تأثر الدول الأعضاء بالأزمات في تكتل على نسق «الإقليمية الجديدة»[16]يختلف بحسب عمق بنود الاتفاقية، واتساع ماديات التحرير، والثقل الاقتصادي لمركز الأزمة، ومعاملات الارتباط المالي والتجاري بين محور التكتل والأعضاء الأطراف.

---

13. وهنا تعتبر قناة الصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية سببا في تأثر المنطقة بالأزمة المالية التي عصفت بالقطب الأمريكي.

14. Archana Kumar, Crisis Contained" Asian Voices Reflect On The Region's Fragile Rebound", **Finance & Development**, A quarterly magazine of the IMF, December 2009, Volume 46, Number 4, P45. www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2009/12/pdf/kumar.pdf.

15. Archana Kumar, Loc.Cit.

16. الإقليمية الجديدة: تتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز،تعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو طوعي لا قسري، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية.

ومن المهم التأكيد أنه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبير كلما زادت احتم آلية انتقال الأزمات وشدتها، واتساع نطاق تأثيرها داخل الإقليم المتكامل. كما يسهم في ذلك مستويات الانفتاح التجاري لمراكز الأزمة ، من خلال الانفتاح العالمي، أو الإقليمي.

وتدليلا على ذلك فإن الأزمات التي تعصف ب الاقتصاد الأمريكي تنتقل من صيغتها الأمريكية إلى صبغة عالمية بسرعة، ويعزى ذلك إلى الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي، فهو يمثل ما يقارب ثلث الناتج العالمي، ويستأثر أكثر من ثلث التجارة العالمية، وارتكازا على غير قليل من المؤشرات، أهمها:[17]معدل التشابه المرتفع في البنية الاقتصادية تأثيرا وتأثرا. في ما ارتبط منه بالمراكز الرأسمالية؛ ومعدل الارتباط المرتفع بين المراكز الرأسمالية وبين القطب الأمريكي من خلال قناة الصفقات التجارية؛ وأخيراً معدل ارتباط الأطراف (الدول النامية) بصفتها مستودع للخامات ب الاقتصاد الأمريكي.

فعند نشوب أزمة م آلية في دولة عضو داخل التكتل ويكون معامل الارتباط مرتفع سواء فيما يخص الأسواق المالية أو التجارة البينية لهذا التكتل، فإن الأزمة تنتقل داخل أعضاء الإقليم المتكتل وتنتشر، لكن جهود التعاون قد تخفف من حدة الآثار وتساعد على تجاوز الخسائر، على اعتبار أن الهيئات المشرفة تملك من التصور المتكامل لخصائص ووضعية الاقتصاد الإقليمي ما يتيح لها إمكانية اتخاذ الإجراءات والسياسات المالية والنقدية اللازمة المناسبة والمتناسقة. وهذا ما قامت به الدول الآسيوية أثناء أزمة 1997، من إعداد وتطبيق إجراءات وتدابير إقليمية لمنع تفاقم انتشار آثار العدوى، من خلال انتهاج حزمة من السياسات النقدية و المالية ، وكذلك عبر محاولة إنشاء صندوق نقد آسيوي لمواجهة الأزمة .

كما إن الأساس المنطقي للتكامل النقدي في المناطق الأقل نموا في جنوب نصف الكرة الغربي يختلف اختلافا جوهريا عن ذلك بالنسبة للمناطق الصناعية في نصف الكرة الشمالي. في حين أن التكامل النقدي ـ بما في ذلك المرحلة الأخيرة من توحيد العملة ـ في الشمال يهدف أساسا

وبذلك نشأت ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة (أو مجموعة من الدول) تتولى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، بالمعنى التقليدي؛ أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملا في زيادة القوة التصديرية البينية. لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظرا لأنها تجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا، ويطلق على هذا النوع من التكامل بالتحرير العميق. أنظر: عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك و بعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو متوسطية على الجزائر)**، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008/2007.

17. عقبة عبداللاوي، فوزي محيريق،**مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة...بين وصمةمن انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي**، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، 5 . 6 ماي2009، ص 11.

إلى إلغاء الحواجز غير الجمركية على التجارة وعلى استغلال المزيد من المكاسب الاقتصادية من خلال زيادة التجارة البينية. أما التكامل النقدي في الجنوب هو أكثر وسيلة لمواجهة الأزمة المالية المتكررة. لكن المشكلة بالنسبة للمناطق النامية هو أن مواجهة الأزمات المالية يحتاج إلى قدر كبير من السيولة والأموال، وعلى الأخص في شكل احتياطيات العملات الأجنبية، من أجل أن تكون السياسات التحفيزية فعالة.[18]

وهذه الموارد جيدة لخفض حالات الذعر، لكنه يعتبر أمر صعب عندما يتعلق الأمر بتقديم هذه الدفعات التحفيزية من قبل البلدان النامية. وبناء على ذلك، فالتكامل النقدي الإقليمي من المرجح أن يكون أكثر نجاحا في علاج الأزمات، إذا كانت الإمكانات الاقتصادية داخل المنطقة غير متناظرة، أي إذا كانت هناك دولة أو أكثر من البلدان الرائدة في المنطقة أو ما يسمى بالقوى الإقليمية[19]، والتي لها من القدرة لتوفير رأس المال اللازم لعلاج حالات الذعر، وكمحصلة نهائية تحقيق الاستقرار للاقتصاديات الأضعف والأقل نموا. ومع ذلك، تكمن مُشكلة مثل هذه الترتيبات أن الاقتصاديات الصغيرة والأقل نموا ليس لها من الإمكانات لتقديم الموارد اللازمة لتحقيق الاستقرار للقوى الإقليمية الأعضاء في المنطقة حالة الأزمات. مما يطرح سؤال: لماذا القوى الإقليمية تدخل في مثل هذه الاتفاقيات بما فيها من مغارم مؤكدة في حين أن المغانم قد لا تبدو في الأفق المنظور[20].

ونرى أن من مصلحة القوى الإقليمية من التكامل النقدي الإقليمي هو مرتجى ضمان زيادة نمو اقتصادياتها وتثبيت تنميتها الاقتصادية الخاصة داخل المنطقة، وهذا التثبيت يصبح أكثر وضوحا في أوقات الأزمات المالية . إذ أن للمراكز الإقليمية مصالح استثمارية ضمن نطاق الإقليم المتكامل، ناهيك عن الديون قصيرة وطويلة الأجل، والروابط التجارية العميقة.

فالعناصر سالفة الذكر من المرجح أن تتأثر سلبا حال الأزمات التي تعصف بأحد الدول الأطراف الأقل نموا. وفي مثل هذه الأزمات، وبرغم أن القوى الإقليمية ليست مركزا للأزمة، لكن لن تكون خارج نطاق تأثيراتها المنعكسة على استثماراتها، وأجزاء من ديونها، والمُساهمة في بفقدان الشركاء التجاريين المهمين، ومن أجل تجنب مثل هذه الارتدادات الخارجية السلبية

---

18. Sebastian Krapohl, Daniel Rempe, **Financial Crises as Catalysts for Regional Integration? The Chances and Obstacles for Monetary Integration in ASEAN+3 and MERCOSUR,** University of Bamberg, Faculty of Social Sciences and Economics, Germany, P2.
www.stockholm.sgir.eu/uploads/KrapohlRempe.pdf .

19. See: NoltevDetlef, **How to Compare Regional Powers. Analytical Concepts and Research Topics**, Review of International Studies (2010), 36, 881–901, British International Studies Association, British.
www.giga-hamburg.de/dl/download.php?d=/content/staff/nolte/publications/how_to_compare_nolte.pdf.

20. S. Krapohl, D. Rempe, **Financial Crises as Catalysts for Regional Integration?**, op. cit, P2.

للأزمات، يصبح للقوى الإقليمية المصلحة في تحمل التكاليف النقدية للتكامل من أجل تحقيق الاستقرار في اقتصاديات جيرانها. أما إذا كانت القوى الإقليمية أكثر توجها نحو السوق العالمية، وإذا كان الإقليم اقتصاديا ليس مهما بالنسبة لهم، فالمرجح أن تكون بعيدة عن العوامل الخارجية السلبية في الدول المجاورة لها، وبالتالي لن يكون لها أي مصلحة في تحمل عبء التكامل النقدي.[21]

2. الطرح الثاني: التكتلات قناة لانتقال الأزمات ...

إذا كان أعضاء التكتل على درجة ع آلية من التكامل ومعامل الارتباط فيما بينها مرتفع عبر قنوات الصفقات التجارية و الأسواق المالية ، فمن المنطقي أن تؤثر حالات اللا استقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء الأخرى.وعليه يبقى عامل الارتباط بين الاقتصاديات المختلفة المحدد الأكثر أهمية في تحديد مديات الانتقال والانتشار، وكذلك حجم وموقع التكتل ضمن الخارطة الجيو-اقتصادية العالمية، وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى ما حدث في الأزمة الآسيوية ففي ظل وجود ارتباط بين أسواقها و الأسواق العالمية كان لابد أن تنتقل آثار الأزمة إلى خارج نطاق المنطقة الآسيوية[22].

ولما كانت دول الشرق الأقصى هي المستورد الرئيسي للتقنيات العلمية، فقد أدى ذلك إلى شعور المستثمرين بتدني مستوى الأرباح في الشركات الأمريكية، وهذا أدى تباعا إلى هبوط أسعار الأسهم الأمريكية وبالتالي هبوط في مؤشرداوجنز الأمريكي الذي يقود أسهم العالم والذي أدى بدوره إلى هبوط الأسعار في الأسواق العالمية وحتى بورصات وول ستريت في نيويورك[23]، ولم تكن كذلك الأسواق المكسيكية في منء عن ذلك حيث أصيبت بالعدوى من خلال تأثير الولايات المتحدة الأمريكية وهذا راجع لمعامل الارتباط المرتفع بينهم في سياق ترتيبات« منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشم آلية : النافتا *NAFTA*»[24].

وفيما يتعلق بالروابط المحلية لدول المنطقة، فإن المستجدات المالية في كل دولة تؤثر على الدولة الأخرى، وينطبق ذلك على نشاطات أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض المصرفي، وفي هذا السياق قد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدوها في دولة أخرى، وفي منطقة على درجة ع آلية منالتكامل الاقتصادي، يمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق

---

21. Idem, P3.

22. فيما تعلق بأزمة جنوب شرق آسيا، راجع: أمير السعد، **الاقتصاد العالمي قضايا راهنة**، ط 1، دار الأمين لنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 105 . 124.

23. عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية " **بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها**"، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 270.

24 .North American Free Trade Agreement .

المالية في بعض الدول إلى دول أخرى، ويضيف (بارك سونغ) إلى ذلك رأي هاماً آخر وهو أنه عندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة ع آلية من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد وهو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة [25].

وعلى الصعيد الأوربي مثلا؛ أربكت الأزمة المالية العالمية مسيرة أوربا التاريخية صوب «اتحاد تتوثق عراه دوما»فلسنوات كثيرة تقدم المشروع الأوربي بسلاسة مضيفا أعضاء جددا، وملغيا الحواجز التي تقسم شعبه، ومحققا ازدهارا متزايد. وهذه الأزمة هي أول اختبار كبير له، كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات الطيبة.

فعلى الرغم من أن بلدان وسط أوربا وشرقيها الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي حظيت بوضع مريح لفترة قصيرة. فقد حفزت العضوية في الاتحاد الأوربي التكامل الاقتصادي والمالي، مما أسفر عن نمو اقتصادي سريع وتدفقات وافدة كبيرة من رأس المال، كما خلقت «تأثير الهالة» وحَمت بعض البلدان من أن تدفع أكثر مقابل اقتراض الأموال الخارجية على الرغم من تنامي أوجه التعرض للمعاناة. ولكن الأوقات السعيدة لم تدم، فقد أخلت المرونة المبدئية للدول الأعضاء الجدد إزاء الاضطراب المالي العالمي، الطريق أمام أزمة عميقة في قلة منها، وعندما ضربت الأزمة العالم في 2007، بدت أوربا الناشئة محصنة في البدء، لأنها لم تتعرض للمخاطر المباشرة للأصول دون الممتازة في الولايات المتحدة. ولكن تعمق الأزمة في 2008، أدى إلى تباطأ الصادرات وتوقف تدفقات رأس المال الوافدة فعليا في بعض البلدان. ولسوء الحظ، فإن التكامل الاقتصادي والمالي الذي ساعد أوربا الناشئة على اللحاق بأوربا المتقدمة في الأزمنة السعيدة، جعلها أكثر تعرضا للمخاطر مع زيادة المناخ الاقتصادي العالمي سوءا[26].

فالتكامل المتزايد والتدفقات الوافدة الكبيرة من رأس المال التي أعقبت ذلك، أسفرا عن أوجه جديدة للتعرض للأزمة. فقد أسهمت التدفقات الواردة في ارتفاع مستويات « الديون الخارجية »، وعجز مفرط في الحساب الجاري في كثير من الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوربي. وأثار النمو السريع للائتمان القلق من نشوء اقتصاد محموم مع زيادة التضخم، واتساع عجز الحساب الجاري، وتضخم فقاعات الإسكان. وأصبح القلق بشأن الميزانية العامة بارزا بوجه الخصوص في البلدان التي كان الناس ومشروعات الأعمال يبرمون قروضا باليورو وغيره من العملات الأجنبية (أساسا الفرنك السويسري والين)، لأن هذا أدى إلى تزايد عدم توافق العملات، هذا الأخير عمق معاناة القطاع الخاص من جراء خفض سعر الصرف وتراكم مخاطر الائتمان المصرفي، كما زاد التكامل المالي الأعلى من تعرض أوربا الناشئة لمخاطر تنشأ في أماكن أخرى. كذلك فإن الروابط الأكثر توثقا، والتي

---

25. أنور هاقان قوناش، **أزمة شرق آسيا عبرة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001، ص168.

26. مارتن شيهاك وسروبونا متيرا، **أوربا تفقد هالتها**، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2009، ص12.

عززت النمو من قبل، أدت إلى زيادة مخاطر الركود، خاصة مع تأزم البنوك الدولية في البلدان الأوربية المتقدمة والتي أصبحت تشكل قنوات عدوة جديدة[27].

كما تعاني أوربا المتقدمة أيضا أسوأ كساد منذ الحرب العالمية الثانية، وقد ساعدت إجراءات حاسمة وغير مسبوقة في السياسة الاقتصادية على الحيلولة دون حدوث انهيار تام للقطاع المالي، وعواقب أشد وحشية بالنسبة للناتج، لكن الأفاق لا تزال تبدو كئيبة، والأرجح أن الانتعاش سيكون في النهاية فاترا وهشا، وإلى جانب الحاجة الملحة لإدارة الأزمة ، ينبغي أيضا لأوروبا أن تعيد النظر في الأطر التي تقوم عليها، لأنه تكشف أن الكثير منها معيب أو مفقود، والأكثر إلحاحا هو الحاجة لفحص وإصلاح إطار الاستقرار المالي الأوربي، وذلك أمر حاسم لمنع نشوب أزمات في المستقبل وتقليل تكاليفها لأدنى حد عندما تحدث[28].

وقد فاقمت الأزمة التوترات داخل منطقة اليورو، فقد عانى كثير من البلدان الستة عشر الأعضاء في منطقة اليورو من عجز كبير في الحساب الجاري وعجز مالي كبير، واقترن ذلك بتراجع في نمو الناتج ونسب ديون مرتفعة، وعانت هذه البلدان من ظروف تمويل أكثر صعوبة وآفاق للنمو أشد سوءا، مما طرح كثير من الأسئلة عن إمكانيات بقاء منطقة اليورو متماسكة[29].

وفي نفس السياق وخير مثال على ذلك ما حدث في أزمة الرهون العقارية الأمريكية الراهنة، وما خلفته من الفوضى وحالات اللا استقرار وغير قليل من المشاكل لجارتيها كندا والمكسيك وهذا راجع إلى الحجم الاقتصادي الأمريكي واتساع نطاق تأثيره على المستوى العالمي والإقليمي. إذ يرتبط الاقتصاد المكسيكي ارتباطا وثيقا ب الاقتصاد الأمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك التجاري الأول للمكسيك بحكم الجوار الجغرافي واشتراكهما في اتفاقية النافتا من ناحية، وبحكم هيكل الصادرات والواردات لكلتا الدولتين من ناحية أخرى.

ويكفي أن نعلم أن حجم الصادرات المكسيكية للولايات المتحدة بلغ عام 2006 نحو 84٪ من إجمالي حجم الصادرات المكسيكية، وبلغ حجم الواردات المكسيكية من الولايات المتحدة خلال العام نفسه 50٪ من إجمالي حجم الواردات المكسيكية، والمكسيك هي ثالث أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة الأمريكية. فمعاملات الارتباط المرتفعة والمعززة باتفاقيات الإقليمية الجديدة (ترتيبات النافتا) بين الاقتصاد المكسيكي و الاقتصاد الأمريكي جعله عرضة للاهتزاز وعدم الاستقرار، خاصة مع تعرض الاقتصاد الأمريكي للمشكلات ولأزمات م آلية كبيرة، وهو الأمر الذي ظهر جليا في الأزمة المالية الراهنة والكساد الذي يعانيه الاقتصاد المكسيكي

---

27. نفس المرجع، ص13.
28. ماريك بيلكا، **أوربا في شدة**، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2009، ص 8.
29. نفس المرجع، ص9.

خلال عام 2009، نتيجة لانخفاض حجم الصادرات إلى الولايات المتحدة، وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية، وعودة المهاجرين وارتفاع معدلات البطالة[30]وقد أوحى الارتباط العميق بين الولايات المتحدة والمكسيك كما أسلفنا سابقا بالمقولة الآتية: أنه عندما تسعل الولايات المتحدة الأمريكية تصاب المكسيك بالأنفلونزا[31].

وقد شهد الاقتصاد المكسيكي الانخفاض الأشد خطورة في النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية بعد الأزمة المالية العالمية 2008. فاعتمادها على صادرات الصناعات التحويلية إلى القطب الأمريكي جعل اقتصاد البلاد عرضة للصدمات الخارجية والأحداث والظروف الاقتصادية المتغيرة في الولايات المتحدة، وتشير الإحصائيات إلى تسجيل تراجع في نمو الاقتصاد المكسيكي بنسبة 6.6% في عام 2009[32].

كما تعتمد المكسيك بشكل أساسي على تحويلات العمالة المكسيكية في الولايات المتحدة التي بلغ عددها نحو 11.8 مليون عامل، أي ما يوازي 10٪ من سكان المكسيك. وبلغ حجم التحويلات عام 2007 نحو 26 مليار دولار، قبل أن تنخفض إلى 25 مليار دولار العام 2008 نتيجة للأزمة المالية التي عصفت ب الاقتصاد الأمريكي، وتعتبر تحويلات العمالة المكسيكية ثاني أكبر مصدر رسمي للنقد الأجنبي بعد صادرات النفط[33]. وقد شهدت تدفقات التحويلات إلى المكسيك العام 2009 أكبر نسبة انخفاض مقارنة ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بنسبة 15.7 ٪[34].

الخاتمة

لقد شكلت الاضطرابات المختلفة سواء في شكل مشكل، أو بصفة خلل بسقف أزمة الوصمة التي وصم بها الفكر الرأسمالي، واليوم أكثر من أي وقت مضى... اتسمت الأزمات بالعالمية ... وصارت أكثر انتشارا من ذي قبل، بسبب معدلات الارتباط المرتفعة بين الاقتصاديات الدولية، ولعل الذي ساهم في امتداد بقع الأزمات لتتجاوز مراكز نشوئها، منتقلة بغير قليل من الدول وعاصفة بكثير من اقتصاديات، ما نصطلح على تسميته قنوات تدويل وتدوير الأزمات، والتي من أهمها، العولمة المالية « الأسواق المالية »، «الصفقات التجارية»، و«الدولار»، وقد تضافرت الجهود في محاولات مختلفة لأجل سد ما يمكن سده من منافذها. وفي سياق المحاولات السالفة الذكر ينحى البعض إلى

---

30. أسامة عبدالله، المكسيك تكلفة الارتباط بالاقتصاد الأمريكي، www.ahram.org.eg.

31. م. كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، تعريب: محمد منصور وعلي عطية، دار المريخ، الرياض، 2007، ص182.

32. M. Angeles Villarreal, **The Mexican Economy After the Global Financial Crisis**, Congressional Research Service, 7-5700 ,R41402, September 16, 2010, P1. www.fas.org/sgp/crs/row/R41402.pdf .

33. أسامة عبدالله، مرجع سبق ذكره.

34. Sanket Mohapatra and Dilip Ratha, **the Impact of the Global Financial Crisis on Migration and Remittances**, published by the World Bank, July 2009, p299.

اعتبار التكتلات أحد المساهمات الجادة التي يمكن أن تخفف من حدة الاختلالات، وتفعل آليات الحماية والعلاج اللازم لتلكم الأزمات. وفي هذا الصدد تعددت الأطروحات المفصلة لهذا الطرح، بين من يسانده، ومن يعتبر التكتلات لا تعدو كونها آلية وقناة تضاف إلى القنوات السابقة تدعم عملية انتشار العدوى.

وفي خضم جدلية عالمية الأزمة تبرز التكتلات حينا كقناة من قنوات التدويل خاصة عندما تكون مراكز الاتفاق منشأ الأزمة ، فإذا كان أعضاء التكتل على درجة ع آلية من التكامل ومعامل الارتباط فيما بينها مرتفع عبر قنوات الصفقات التجارية و الأسواق المالية ، فمن المنطقي أن تؤثر حالات اللاستقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء الأخرى.

وعلى الأقل، وعلى مستوى التجربة الأمريكية، وتحديدا تجربة منطقة النافتا، تؤكد أغلب البيانات والمؤشرات والتجارب والملاحظات الميدانية أن التكتلات الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في توسيع رقعة التدويل السلبي للأزمات الرأسمالية، وأنها (أي التكتلات) في مرحلتها الراهنة فيما يعرف بالإقليمية الجديدة تعمق من إشك آلية انتشار الأزمات من المراكز الرأسمالية إلى أطراف السوق العالمية . وهو الطرح الذي دعمته الأزمة الأوروبية الأخيرة التي بدأت من اليونان وهي تعصف اليوم بكامل التراب الأوروبي.

وبطبيعة الحال، النتيجة سالفة الذكر لا تبرر الانعزال الاقتصادي والبقاء خارج النظام التجاري الدولي، كما وأنه لا يمكن قراءتها - أي تلك النتيجة - كونها تقزيم تام لآلاء التعامل الاقتصادي مع دول الشمال المتطور أو غيرها، وهنا تطفو للسطح ضرورة التفرقة بين عدة مقولات، أهمها:

أولاً، ضرورة التفرقة بين «التكامل الاقتصادي» و«التعاون الاقتصادي»، وهنا يرى «بيلا بلاسا» أن الفرق بين هذين المصطلحين يكمن في الكم والكيف معاً. ف «التعاون الاقتصادي» أمر مطلوب وتفرضه فطرة النظام التجاري الدولي قسراً بفعل التقسيم الدولي للعمل وتباين القيم النسبية والمطلقة التي تمتاز بها اقتصاديات العالم عن بعضها، فهو عملية جد آلية تحصل دون الشعور بها. في حين أن «التكامل الاقتصادي» يشكل مشروع اقتصادي طوعي تقرر مجموعة من الدول الاندماج ضمنه أملا في تسريع عملية النمو والتنمية، والتحوط للمشكلات والأزمات ... الخ . وترتيبا على هذه النتيجة يقول الدكتور «سامي عفيفي»: إن الاتفاقيات التجارية الدولية الهادفة إلى تنشيط التبادلات التجارية تقع في دائرة التعاون الاقتصادي الدولي، في حين يتم تصنيف إزالة الحواجز

القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منطقة تكاملية على أنها خطوة على طريق التكامل الاقتصادي الإقليمي.[35]

ثانيا، أن العلاقة بين التكتل الاقتصادي وانتشار الأزمات الرأسمالية وتدويلها متعلق كل العلاقة بمستوى «التكامل الاقتصادي» المبرم بين طرفي التكتل، ذلك المستوى الذي رصده الاقتصادي «بيلا بلاسا» ضمن نموذجه الخماسي الذي يعتبر من أبرز المساهمات العلمية في التنظير للتكتل الاقتصادي وتطبيقه، حيث يرى أن التكامل الاقتصادي الإقليميهو عملية اقتصادية واجتماعية[36] **وسياسية ... الخ متداخلة تقع ضمن تسلسل زمني مرحلي يفضي ميدانياً إلى الوقوع ضمن خمس حالات اقتصادية.**

35. سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص31 . 32.

36. Bela Balassa, **The theory of economic integration**, Richard D.Irwin, Homewood IL, 1961, P1.

ـ برغم أن «بلاسا»أشار إلى اعتبار «التكامل الاجتماعي» شرطا مسبقا لتعميق التكامل الاقتصادي التام، إلا أنه لم يدرج مفهوم الاندماج الاجتماعي ذلك بشكل واضح في تعريفاته للتكامل الاقتصادي خاصة وأنه . أي بلاسا . يرى أنالتكامل الاجتماعيلا يعتبر ضروري لأدنى أشكال التكامل.وتدليلا عن ذلك يستطرد بأن من درجات التكامل أو مراحله حالة درجة التكامل في شكل «منطقة التجارة الحرة» والتي تتطلب إزالة الحواجز التجارية فقط، وهذا يعتبر عمل من أعمال التكامل الاقتصادي حتى في غياب تطورات في الميدان الاجتماعي. أنظر: عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية** مرجع سابق، ص 47 (الهامش).

قائمة المراجع:

أمير السعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، ط 1، دار الأمين لنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية " بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها"، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.

م. كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، تعريب: محمد منصور وعلي عطية، دار المريخ، الرياض، 2007، ص182.

فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 1990/147.

محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.

مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان. (2012). التكتلات الاقتصادية: وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 2، العدد2، 2012. ص ص 6-26.

سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.

عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك وبعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو متوسطية على الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008/2007.

مارتين بولار، انقلاب النظام العالمي رأسا على عقب حقائق م آلية بعد الدولار، مجلة المستقبل العربي، العدد 358 / ديسمبر 2008.

أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا عبرة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001.

مارتن شيهاك وسروبونا متيرا، أوربا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2009.

ماريك بيلكا، أوربا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2009.

عقبة عبد اللاوي ونور الدين جوادي، الأزمات المالية سجال التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، عمّان، الأردن، 1-2/12/2010

محمد أوضبيجي، الوضع المتقدم كنموذج في اتجاه بناء تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 2، العدد2، 2012. ص ص 58-81.

عقبة عبداللاوي، نور الدين جوادي، ظاهرة «الاحتباس الاقتصادي» كإحدى إشكاليات ملف انعكاسات «الأزمة المالية العالمية» الراهنة على اقتصاديات «المنطقة العربية». دول الخليج والجزائر نموذجاً، المؤتمر الدولي الثاني حول الأزمة المالية العالمية دروس الأمس وتحديات المستقبل، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمان، الأردن، 17 ـ 18 جويلية 2011.

ناصر بوثلجة، عطاالله بن مسعود. الدورات الاقتصادية ومدى تزامنها بين الدول العربية وشركائها الاقتصاديين، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 2، العدد2، 2012. ص ص 103-117.

عقبة عبداللاوي، فوزي محيريق، مصيدة السيولة الكينزية كأحد حلول الأزمة ...بين وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، المركز الجامعي خميس مليانة، 5 ـ 6 ماي2009، ص 11.

سيد أحمد حاج عيسى، عبد الحق بن تفات. الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض المؤشرات السوسيو-اقتصادية لبعض اقتصاديات دول المينا، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 2، العدد2، 2012. ص ص 143-155.

أسامة عبدالله، المكسيك تكلفة الارتباط ب الاقتصاد الأمريكي، www.ahram.org.eg .

Bela Balassa, The theory of economic integration, Richard D.Irwin, Homewood IL, 1961.

Archana Kumar, Crisis Contained" Asian Voices Reflect On The Region's Fragile Rebound", Finance & Development, A quarterly magazine of the IMF, December 2009, Volume 46, Number 4. www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2009/12/pdf/kumar.pdf .

Sebastian Krapohl, Daniel Rempe, Financial Crises as Catalysts for Regional Integration? The Chances and Obstacles for Monetary Integration in ASEAN+3 and MERCOSUR, University of Bamberg, Faculty of Social Sciences and Economics, Germany.

www.stockholm.sgir.eu/uploads/KrapohlRempe.pdf .

NoltevDetlef, How to Compare Regional Powers. Analytical Concepts and Research Topics, Review of International Studies (2010), 36, 881–901, British International Studies Association, British.

www.giga-hamburg.de/dl/download.php?d=/content/staff/nolte/publications/how_to_compare_nolte.pdf

M. Angeles Villarreal, The Mexican Economy After the Global Financial Crisis, Congressional Research Service, 7-5700 ,R41402, September 16, 2010, P1. www.fas.org/sgp/crs/row/R41402.pdf.

Sanket Mohapatra and Dilip Ratha, the Impact of the Global Financial Crisis on Migration and Remittances, published by the World Bank, July 2009.